### ليتولى مهام إدارة علاقات المستثمرين والاتصالات والحوكمة

# مجموعة «زين» تعين محمد عبدال رئيساً تنفيذياً للاتصالات

أعلنت مجموعة الاتصالات زين عن تعيين محمد عبدال عبدال إلى منصب الرئيس التنفيذي للاتصالات.

وأفادت زين بأن عبدال من القيادات الوطنية الشابة التي بدأت قصة نجاحها في شركة زين الكويت، إذ انضم إليها في العام 2001 كعضو في إدارة الشؤون المالية، ثم ترقى سريعا في السلم الوظيفي ليكون مدير إدارة علاقات المستثمرين، وفي العام 2005 التحق بمجموعة زين الأم، ليبدأ معها رحلة التفوق والنجاح في توسعاتها الخارجية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا.

وذكرت المجموعة في بيان صحافي أن عبدال الذي كان يشغل منصب المدير التنفيذي للاتصالات وعلاقات المستثمرين والحوكمة ـ وهو المنصب الذي كان يشغله منذ العام 2008ـ يعد من كفاءات المجموعة الممتازة التي تمتلك خبرات عريقة تمتد إلى 15 عاما في قطاع الاتصالات، مبينة أن المنصب الجديد والمستحدث سيكون عبدال بموجبه مسؤولا عن ثلاث إدارات، وهي: إدارة علاقات المستثمرين، إدارة الاتصالات، وإدارة الحوكمة والالتزام الرقابي.

وبينت المجموعة أن عبدال من قيادات زين المؤثرة في محطاتها الرئيسية طوال هذه الفترة، حيث شارك بحكم منصبه كمدير تنفيذي لعلاقات المستثمرين في إدارة اثنتين من أضخم عمليات زيادة رأس المال في تاريخ الكويت، وتحديدا زيادة رأس مال مجموعة زين في نوفمبر العام 2005 بقيمة 2,3 مليار دولار وزيادة أخرى في سبتمبر 2008 بقيمة 4,5 مليارات دولار.

وذكرت أنه بالإضافة إلى ذلك شارك عبدال في الإشراف على عمليات إعادة هيكلة رأس المال واكتتابات وإدراجات جميع الكيانات التابعة لمجموعة زين على مر سنوات عمله في المجموعة، مثل اكتتاب وإدراج أسهم شركات زين السعودية والبحرين ومؤخرا زين العراق.

وبينت المجموعة أن عبدال أخذ منعطفا جديدا في مسيرته المهنية عندما تولى إدارة الاتصالات في المجموعة في العام 2012، إلى جانب مهام عمله كمدير تنفيذي لعلاقات المستثمرين، موضحة أنه كان مسؤولا عن تأسيس إدارة الحوكمة في مجموعة زين في بداية 2014، وقد برع في هذه المهمة لتكون زين من أولى الشركات التي بادرت بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال في الكويت.

وقال الرئيس التنفيذي في مجموعة زين سكوت جيجينهايمر في هذه المناسبة: «باعتبار مجموعة زين شركة يتم تداول أسهمها بشكل عام في عدة أسواق رئيسية، في شتى أرجاء منطقة الشرق الأوسط، فإنها بذلك تولي اهتماما كبيرا بمجالات حوكمة الشركات، والشفافية في أدوات اتصالها، والتعامل مع أسواق الأموال، ومع جميع الأطراف ذات الصلة».

وأضاف جيجنهايمر بقوله: «ودعما لهذا التوجه، فنحن على يقين أن محمد عبدال وبما يمتلكه من مؤهلات وخبرة كبيرة في هذه المجالات، سيبذل قصارى جهده لدعم جهود المجموعة والعمليات الأخرى التابعة لها في تعاملاتها، وذلك بتعزيز قنوات اتصالها مع هيئات أسواق المال، والمستثمرين والمحللين من المؤسسات المالية والمصرفية، ومختلف قنوات الإعلام الإقليمية والعالمية».

وتابع بقوله: «ففي الوقت الذي تسعى فيه مجموعة زين إلى تطوير خططها طويلة الأجل التي تستهدف بناء علاقات قوية مع المستثمرين إلى جانب تعظيم القيمة لصالح مساهميها في جميع الأسواق التي تعمل فيها، فإن عبدال مع مهام منصبه الجديد والمستحدث سيواصل قيادة تطبيق معايير الحوكمة في المجموعة، والعمليات التابعة لها فيما يتعلق بالامتثال للقوانين والقواعد التنظيمية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات، كما سيقوم بتقديم الدعم اللازم إلى أعضاء مجلس الإدارة، وإلى أعضاء الإدارة التنفيذية حول المسائل المتعلقة بالحوكمة».

ومن جانبه، قال محمد عبدال: «أقدر ثقة مجلس إدارة مجموعة زين والإدارة التنفيذية، وأتطلع إلى المساهمة بإيجابية في تحقيق رؤية المجموعة بتعزيز النزاهة والشفافية في جميع جوانب عملياتها، والتي تتسم بها ثقافة العمل في مجموعة زين ووحداتها التشغيلية، وبالشكل الذي يحقق أهدافها الاستراتيجية لهذه المرحلة التي تسعى فيها المجموعة إلى التحول إلى مشغل الاتصالات الرقمي المتكامل».

وأضاف عبدال بقوله: «كما أتطلع بمزيد من التفاؤل مع فريق العمل إلى مواصلة تطوير علاقات المجموعة الوطيدة مع الجهات الرقابية في الكويت والمنطقة ومجتمع المستثمرين والمحللين، ووسائل الإعلام وكافة الأطراف الأخرى ذات الصلة».

الجدير بالذكر أن محمد عبدال هو عضو مؤسس ورئيس جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط فرع الكويت، كما أن عبدال الذي حصل على شهادة بكالوريوس في علوم إدارة الأعمال مع تخصص مزدوج في التمويل ونظم إدارة المعلومات من جامعة بورتلاند في الولايات المتحدة الأميركية في العام 2001، قد حصل على شهادات معتمدة من برامج تنفيذية مرموقة خلال السنوات الماضية.

### البرلمان اليوناني يعطي الضوء الأخضر للتفاوض بحزمة مساعدات جديدة

# أثينا اليوم.. إغريقية أم أوروبية؟

عواصم ـ وكالات: أعطى البرلمان اليوناني ضوءه الأخضر إلى حكومة الكسيس تسيبراس للتفاوض بشأن خطة مساعدة جديدة على أساس مقترحات «بعيدة» عن الوعود التي أطلقها في حملته الانتخابية لكنها استقبلت بالترحاب من قبل الدائنين.

فقد وافق البرلمان اليوناني بغالبية 251 صوتا من أصل نوابه الـ 300 على هذه المقترحات التي تستعيد في خطوطها العريضة ما كان يرغب فيه الدائنون، وهذا ينعش الأمل مجددا في إمكان التوصل إلى اتفاق يسمح للبلاد بالبقاء في منطقة اليورو.

وتقدر ديون اليونان الإجمالية بما فيها السندات بأنها تزيد على 657 مليار دولار.

لكن تنازلات الحكومة أثارت اعتراضات في صفوف اليسار الراديكالي، فامتنع ثمانية نواب عن التصويت، وصوت نائبان ضد المقترحات فيما تغيب سبعة عن جلسة التصويت بينهم وزير المالية السابق يانيس فاروفاكيس.

وسيدرس وزراء مالية منطقة اليورو (اليوروغروب) المقترحات قبل التوصل في أفضل الحالات إلى «اتفاق سياسي» قبل انعقاد قمة استثنائية للدول الـ 28 اليوم الأحد قد تعيد إطلاق المفاوضات رسميا.

وسيتعلق الأمر بدراسة الوثيقة التي نشرت مساء الجمعة الماضية وتلتزم فيها أثينا باعتماد قسم كبير من التدابير التي اقترحتها الجهات الدائنة.

وفي الواقع باتت مقترحات أثينا قريبة جدا من رغبات الدائنين بخصوص معظم المواضيع الخلافية مثل التقاعد وضريبة القيمة المضافة والخصخصة وضريبة على الشركات.

وكانت الأسواق المالية استبقت الجمعة التطورات الجديدة وتفاعلت بشكل ايجابي مع تسجيل تحسن لليورو والبورصات الأوروبية.

واعتبر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند مقترحات أثينا «جدية» و«ذات مصداقية».

وفي وقت تنتشر فيه شائعات كثيرة عن دعم كبير لفرنسا الناشطة من اجل التوصل إلى تسوية، في تحضير التدابير، اعتبر رئيس الوزراء مانويل فالدس من جهته مقترحات اليونان «متوازنة وايجابية».

وكانت الحكومة الألمانية رفضت إعطاء رأيها مؤكدة انه «لا يمكنها أن تعطي رأيها في مضمون» المقترحات في هذه المرحلة و«تتريث حتى تصدر المؤسسات رأيها» قبل اليوروغروب. لكن بعض اليونانيين الذين صوتوا بـ«لا» الأحد عبروا عن استيائهم.

وتظاهر سبعة إلى ثمانية آلاف شخص مساء الجمعة الماضية في أثينا بدعوة من النقابة الشيوعية بامي واحزاب اليسار. وكتب على إحدى اللافتات «سيريزا يدعم الرأسمالية». وقال غريغوريس مانثوليس وهو تاجر تباطأ نشاطه منذ إغلاق المصارف وفرض رقابة على الرساميل في 29 يونيو «إن هناك الكثير من الـ «نعم» في الـ«لا» والكثير من الـ «لا» في الـ «نعم».

وهذه التدابير يفترض أن تستمر حتى الاثنين لكن نائب وزير المالية ديمتريس مارداس ألمح الجمعة إلى إمكانية تمديدها مع بعض التعديلات.

وكان تسيبراس عبر عن الأمل في إمكان فتح «مناقشة جدية حول إعادة هيكلة الدين» اليوناني الذي يبلغ 180٪ من إجمالي الناتج الداخلي. واعتبر مانويل فالس ان «وضوح الأفق» بشأن هذه النقطة أمر ضروري.

ورأت برلين «القليل جدا من هامش المناورة» لإعادة هيكلة هذا الدين. لكن ذلك يسجل بعض التقدم مقارنة بالخميس الماضي عندما قالت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل ان خفض الدين اليوناني «غير وارد». والخيار الأكثر ترجيحا هو «إعادة هيكلة طفيفة» للدين.

واعتبر وزير المالية اليوناني الجديد اقليدس تساكالوتوس من جهته أن «مطالب كثيرة لليونان حول الدين ستتم الموافقة عليها»، مشيرا في شكل خاص إلى مبادلة 27 مليار يورو من السندات بين البنك المركزي الأوروبي وآلية الاستقرار الأوروبية.

رئيس الوزراء اليوناني يلقي خطابا خلال جلسة برلمانية في أثينا (أ.ف.ب)

#### مقترحات «إيجابية»

وكشف مصدر أوروبي أن المؤسسات الدائنة الثلاث (الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) اعتبرت مقترحات أثينا «ايجابية» وتشكل «قاعدة للتفاوض» من اجل حصول أثينا على خطة مساعدة ثالثة بقيمة 74 مليار يورو.

وقال المصدر إن «المؤسسات الثلاث اتفقت على تقديم تقييم ايجابي على مقترح الإصلاحات الذي قدمته (مساء الخميس) الحكومة اليونانية». وسيكون هذا المقترح الذي أحيى الأمل في التوصل الى اتفاق للحؤول دون خروج أثينا من منطقة اليورو، موضع درس السبت من قبل وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

ومع ذلك، أوضح المصدر الأوروبي نفسه ان اجتماع مجموعة اليورو سيؤدي الى «اتفاق سياسي» لأن قرار استئناف المفاوضات مع أثينا يعود إلى قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي التي ستعقد اليوم الأحد في بروكسل.

وأشار المصدر إلى أن الاقتراح الذي رفعته الحكومة اليونانية «هو قاعدة لمفاوضات على برنامج ثالث من 74 مليار يورو على ثلاث سنوات: 16 مليارا من صندوق النقد الدولي و58 مليارا من الآلية الأوروبية للاستقرار أي عشر قدرتها»، موضحا إن الأمر «لا يتعلق إذن بأموال جديدة».

وحسب مصدر أوروبي آخر، فان الدائنين «فوجئوا ايجابيا» بالوثيقة التي أرسلتها أثينا الخميس معتبرين أنها تتضمن إجراءات «مشابهة كثيرا للإجراءات التي اقترحتها المفوضية» نهاية يونيو.

#### تسيبراس يدافع

وكان قد دافع رئيس الحكومة اليونانية الكسيس تسيبراس أمس الأول أمام البرلمان اليوناني عن مقترحاته للاتفاق مع الدائنين مع إقراره بأنه يتضمن إجراءات «صعبة» وهو «بعيد» عن «العقد الانتخابي» لليسار الراديكالي.

واقر تسيبراس أيضا بـ «أخطاء» خلال الأشهر الستة الماضية بعد وصوله إلى السلطة ولكنه أكد انه فعل «كل ما هو ممكن إنسانيا». وقال للنواب إنهم أمام «خيار يتطلب مسؤولية عالية» وهو «الواجب القومي لإبقاء الشعب على قيد الحياة» ودعاهم الى التصويت على حزمة الإصلاحات والتي رفعها إلى الدائنين في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

وقال تسيبراس «اعتبارا من الآن، أمامنا ارض مفخخة مع أفخاخ كثيرة وهذا ما لا يمكن ان أخفيه» مقرا أيضا بأن «برنامج الإصلاحات صعب».

ولكنه أوضح ان المقترح الذي أرسلته البلاد إلى الدائنين يتضمن تقدما كبيرا «سنحصل على تمويل لمدة ثلاث سنوات» مقابل خمسة أشهر كان اقترحها الدائنون نهاية حزيران «خطة استثمار» و«حصلنا للمرة الأولى على نقاش جدي حول إعادة هيكلة الديون».

## غالبية اليونانيين يريدون الاحتفاظ بعملة اليورو

أظهر استطلاع للرأي أن ما مجموعه 84٪ من اليونانيين يريدون الحفاظ على اليورو عملة لبلادهم وان 12٪ يفضلون العودة إلى الدراخما مع سعي اليونان لاقتناص اتفاق للحصول على أموال مقابل إجراء إصلاحات.

وأشار الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة مترون أناليزيس لحساب صحيفة بارابوليتيكا أنه على الرغم من أن الأغلبية الساحقة ممن شاركوا في الاستطلاع يريدون البقاء في العملة الموحدة فإن 55٪ قالوا إنه كان من الصواب التصويت بلا في استفتاء الأسبوع الماضي على إجراءات تقشف قاسية.

# يلين: رفع سعر الفائدة الأميركية خلال العام الحالي

كليفلاند ـ رويترز: قالت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين أمس الأول إنها ترى وجود بوادر على تحسن الاقتصاد وتتوقع الحاجة الى رفع معدل الفائدة في وقت ما خلال العام الحالي كخطوة أولى على طريق عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها.

وأعربت يلين في خطاب ألقته في نادي مدينة كليفلاند عن تفاؤلها بشأن الاقتصاد الذي يقترب من العودة إلى تعافيه الكامل من خلال قوة سوق العمل ونمو إنفاق المستهلكين الذي سينعكس بدوره على الأجور ووتيرة التوظيف.

وأوضحت أنها رأت علامات على نمو الأجور وتحسن إنفاق المستهلكين في البيانات الأخيرة، مشيرة إلى أن معدل التضخم سيتحرك وفق توقعات لجنة السوق المفتوحة للفيدرالي التي أطلقت في اجتماع يونيو الماضي.

وأبرز تلك التوقعات نمو الاقتصاد الأميركي هذا العام بنسبة 2٪ واستقرار معدل البطالة عند 5,2٪ وارتفاع التضخم إلى 1,4٪، كما ترى يلين أن آثار انخفاض أسعار النفط وقوة الدولار على التضخم بدأت في التلاشي مؤخرا، وهو ما يعني عودته نحو المعدل السنوي المستهدف بنسبة 2٪.

وأظهرت محاضر اجتماع لجنة السياسة النقدية في مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) في يونيو أن مسؤولي البنك يريدون رؤية مزيد من العلامات على تعافي الاقتصاد الأميركي قبل رفع أسعار الفائدة.

وتظهر محاضر الاجتماع الذي عقد في 16 و17 من يونيو أن المركزي الأميركي مازال يدرس خطته لرفع أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام، وذلك في أعقاب صدور طائفة مختلطة من البيانات الاقتصادية في الداخل واشتداد اضطراب الأسواق في الخارج. وشددت المحاضر على وجهة النظر القائلة ان المركزي سينتظر على الأرجح حتى سبتمبر على الأقل قبل رفع أسعار الفائدة.

رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي جانيت يلين (رويترز)

# «بيان للاستثمار»: تراجع سيولة البورصة عند أدنى مستوى منذ عام عند 6 ملايين دينار

قال تقرير صادر عن شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية شهد خلال الأسبوع الماضي أداء سلبيا دفعه لإنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، حيث اجتمعت مؤشراته الثلاثة على تسجيل الخسائر للأسبوع الرابع على التوالي، وذلك نتيجة تضافر بعض العوامل السلبية التي تضغط على السوق منذ فترة، كعدم وجود محفزات إيجابية جديدة مع سيطرة حالة من الحذر والترقب، بالإضافة إلى ضعف ثقة المستثمرين في السوق نتيجة الخسائر التي يتكبدونها باستمرار، فضلا عن تراجع مستويات السيولة المالية بشكل مبالغ فيه، حيث وصلت قيمة التداول في إحدى جلسات الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى لها منذ عام تقريبا، إذ بالكاد تخطت مستوى الـ 6 ملايين دينار. وواصلت مؤشرات السوق الـ 3 تسجيل الخسائر الجماعية للأسبوع الرابع على التوالي، وذلك نتيجة استمرار التداولات المضاربية والعمليات البيعية القوية التي تتركز على العديد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة، هذا بالإضافة إلى عمليات جني الأرباح السريعة التي يتم تنفيذها خلال الجلسات اليومية كلما حققت بعض الأسهم ارتفاعا، ويشهد السوق هذه الفترة عزوف وإحجام جزء من المتداولين عن التعامل، ترقبا لنتائج الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام المالي الحالي، والتي من المتوقع أن يتم الإفصاح عنها في الأسابيع القليلة المقبلة. واستهل السوق تعاملات الأسبوع مسجلا تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري من إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء، مستفيدا من عمليات المضاربة التي نفذت على بعض الأسهم الصغيرة، في حين لم يتمكن المؤشران الوزني وكويت 15 من تحقيق الارتفاع، ليسجلا تراجعا تحت تأثير عمليات البيع التي تم تنفيذها على عدد من الأسهم القيادية.وشهد السوق في جلسة منتصف الأسبوع تراجع مؤشراته الثلاثة في ظل انخفاض مؤشرات التداول بشكل بارز، لاسيما السيولة المالية التي تراجعت لأدنى مستوى لها خلال عام، وسط عمليات بيع شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة معا، ووصلت القيمة الرأسمالية للبورصة الكويتية نهاية الأسبوع الماضي إلى 27,8 مليار دينار، بتراجع نسبته 0,68٪ مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل الماضي، أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق تراجعا بنسبة بلغت 0,41٪ عن قيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت وقتها 27,9 مليار دينار.